

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يفرض رسم يسمى (مقابل حق التصدير) على الأرز المصدر في سنبله أو حب غير مقشور أو مقشور ولو كان ملمعاً بما في ذلك كسر الأرز ورجيع الكون حسب الفئات المبينة فيما يلي :

(١) أرز أبيض ممتاز كسر ٢٪	بواقع ١,٤٠٠ المائة كيلوجرام قائم
» » (١) كسر ٣٪	
(٢) » » (٢) كسر ٦٪	١,٣٧٥ »
(٣) » » (٣) كسر ٢٠٪	١,١٠٠ »
(٤) أرز مقشور رقم (١) أو رقم (٢)	١,٠٠٠ »
(٥) أرز شعير رقم (١) أو رقم (٢)	١,٠٠٠ »
(٦) كسر الأرز	٠,١٥٠ »
(٧) رجيع الكون	٠,٦٠٠ »

مادة ٢ - لوزير التجارة بقراره وضع نظام تصدير الأرز وكسره ورجيع الكون وطريقة تحصيل "مقابل حق التصدير" المذكور.

وله تعديل هذا المقابل أو رده كله أو بعضه طبقاً للشروط والأوضاع التي تعين بقراره مع وزير المالية والاقتصاد.

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون، ويحل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

بصم هذا القرار بمخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٦

بفرض رسم على تصدير الأرز بكافة رتب وكسر الأرز ورجيع الكون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية والمراسم المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الانتاج، وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٩ سبتمبر و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤ و ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ بشأن تعديل رسم الصادر على الأرز المصدر وتقرير ثمن لأذن تصديره ؛

وعلى القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص برسم الصادر وتمن أذن التصدير كلها أو بعضها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمراقبة صادرات الأرز ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛